الظاهرة العسكريتارية وتأثيرها على الإنتقال السلطوي في إفريقيا - حالات مختارة- 2011/2020.

The militaristic phenomenon and its impact on the authoritarian transition in Africa - Selected Cases 2011/2020

زهرة الدين بوبكر [1*]، حورية بوبكر [2]

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-

zr.boubekeur@univ-chlef.dz

[2] كلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة أحمد بن يحي الونشريسي –تسمسيلت

dr.boubekeur91@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/03/13 تاريخ القبول: 2024/05/08 تاريخ النشر: 2024/06/01

****

ملخص:

أصبحت تمثل الأدوار المتقدمة للجيش في العمليات السياسية أجندات بحثية هامة في الدراسات السياسية المقارنة لما تضطلع به من أدوار سياسية ومجتمعية، ويأتي هذا الدور المتنامي خاصة في الدول الإفريقية بناء على المكاسب والإمتيازات الممنوحة للمؤسسة العسكرية، وأيضاً من خلال لعبها دور مهم في مجالات غير العسكرية كالنشاط الإقتصادي داخل الدولة، بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وهي نتاج مسار طويل في الحياة السياسية للدول كدورها في التحرر الوطني لبلدانها، والسيطرة على الحكم في مرحلة ما بعد الإستقلال.

ما تزال الظاهرة العسكرية وعلاقتها بالسلطة السياسية خاصة عمليات الإنتقال السلطوي (تختص الدراسة بالبحث في عمليات الإنتقال الخاصة بمؤسسة الرئاسة) واستمرار ظاهرة الإنقلابات العسكرية تنعكس سلباً على المشاريع التنموية للمجتمعات الإفريقية وعلى الدور الوظيفي والبنيوي للدولة بحيث كثيراً ما أصبح الإنتقال وعملية التداول على السلطة تتم عن طريق النخب العسكرية.

الكلمات المفتاحية: .الظاهرة العسكرتارية ، الجيوش .الإنتقال السلطوي ، إفريقيا

Abstract:

The advanced roles of the army in political processes have become important research agendas in comparative political studies due to the political and societal roles it plays. This growing role, especially in African countries, comes based on the gains and privileges granted to the military institution, and also through playing an important role in non-military fields such as military activity. The economic situation within the state, in addition to defining the relationship between the state and civil society, is the product of a long path in the political life of states, such as their role in the national liberation of their countries, and controlling governance in the post-independence stage.

The military phenomenon and its relationship with political authority, especially the

processes of authoritarian transitions (the study specializes in examining the processes of transition of the presidential institution), and the continuation of the phenomenon of military coups, continues to reflect negatively on the development projects of African societies and on the functional and structural role of the state, so that the transition and the process of alternating power often take place through... Military elite.
Key words: militaristic phenomenon, armies, authoritarian transition, Africa.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تشكل العلاقة بين الجيوش والسلطة أحد أهم محاور البحث الأكاديمي في أدبيات علم السياسة بعد توسع أدوار ومهام القوات المسلحة في ظل التحولات الأمنية التي شهدتها السياقات الأمنية إذا أصبحت الجيوش تستدعى لمهام صحية وغيرها، غير أن الجيوش في الخبرة الإفريقية ظلت تراوح مهامها التقليدية في ممارسة السلطة بعد إستقلالها الوطني، إلى جانب الدور الإقتصادي والتنموي، بحيث لم تخرج من السلطة بصفة نهائية وظلت محورية في صنع السياسة العامة ورسم ملامح النظم السياسية، لتتراجع في الثمانينات مع المد الديمقراطي وخطابات حقوق الإنسان والحريات لكن سرعان ما راجت موجة الإنقلابات العسكرية عقب حركات الإحتجاج التي شهدتها دول القارة في مطلع 2011 إلى غاية هذه الفترة مثل السودان وبوركينافاسو ومالي، وما زال التدخل العسكري في الشؤون السياسية يعرقل عمليات الإنتقال الديمقراطي وما يصاحبه من إمتلاك النخب العسكرية لإمتيازات ومكاسب سياسية وإقتصادية ومكانة إجتماعية في المخيال الإجتماعي الإفريقي، إذ تهدف هذه الدراسة لوصف وتحليل تداعيات الظاهرة العسكرتارية على الإنتقال السلطوي، وعليه نطرح **الإشكالية البحثية** التالية: **كيف أثرت الظاهرة العسكرياتية على الإنتقال السلطوي في إفريقيا في ظل تنامي الهشاشة التنموية ؟**

وللإجابة على هذا الطرح نقترح **الفرضية البحثية** التالية:

- أثرت الظاهرة العسكرتارية على عمليات الإنتقال السلطوي في إفريقيا من خلال السيطرة على هياكل المؤسسات الرئاسية خاصة وبالنظر للمكاسب والإمتيازات التي تمتلكها وبالتالي هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع وتغييب آليات الحوار والتفاوض مع الأطراف المدنية .

وللمعالجة **المنهجية** لهذه الدراسة تمت بالمنهج الوصفي التحليلي للإلمام بخصائص الظاهرة ومميزاتها، ثم تحليل وتفسير العوامل المؤثرة فيها بغرض الوصول لإستنتاجات عامة، بالإضافة إلى مقاربة النسق السياسي للبحث في مخرجات العملية السياسية .

تقسيمات الدراسة : ولمعالجة إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث مباحث رئيسية يتمثل المبحث الأول في التعرف على ماهية الظاهرة العسكرتارية كمقاربة معرفية والفرق بينها وبين الظاهرة العسكرة والعسكرية، في حين تناول المبحث الثاني آليات الإنتقال السلطوي التي تتم عن طريق الإنقلابات العسكرية بعرض مظاهرها والقراءة في أسبابها، أما المبحث الثالث فقد تناول الحالات المختارة للدراسة إفريقياً والمتمثلة في مالي وبوركينافاسو وأهم النتائج والتوصيات المشارة إليها في حين تناولت الخاتمة الإجابة على الإشكالية المطروحة.

المبحث الأول

الظاهرة العسكرياتية : مقاربة معرفية

تعد ظاهرة تواجد الجيش أو المؤسسة العسكرية في العملية السياسية في الدول الإفريقية من أبرز الظواهر السياسية التي تعكس أزمة في العلاقات المدنية العسكرية وتشير أيضاً لطبيعة النظم السياسية وإختلال دورها الوظيفي ، وعليه أصبحت تستلزم دراسات أكاديمية وبحثية لتفسير معدل تكرارها ومدة بقاءها في سدة الرئاسة، فقد باتت تمثل النمط الأكثر تداولاً للسلطة مما ينعكس على نمط إنتقالها الغير دستوري والذي يتم عن طريق إنقلابات عسكرية تنفذها نخبة أو جماعة عسكرية للإطاحة بنظم سياسية منتخبة أو أيضا لها نفس الخلفية العسكرية.

المطلب الأول: ماهية الظاهرة العسكرتارية

إن نمط تنفيذ الإنقلابات والجهات الفاعلة فيها شهد تعدد في إستخدام المفاهيم الدالة على حالة إنتقال السلطة خاصة وأن كثيراً من عمليات الإستيلاء على السلطة جرت من خلال ترتيبات مدنية وقيادات سياسية (زيمبابوي 2017) وبعضها كان إستجابة لسياسات الشارع الإحتجاجية (السودان2019، ومالي 2020 للإطاحة بقيادة منتخبة) كما شهدت الساحة الإفريقية قيام وحدات متمردة من داخل المؤسسة العسكرية بالإستيلاء على المؤسسة العسكرية ومن ثم السلطة السياسية (غينيا بيساو2021)، وعليه نجد العديد من الطروحات الأدبية التي تتناسب مع الأنماط المتعددة للأدوار المؤسسة العسكرية[1]، كالتدخلية العسكرية، والإنخراط العسكري، أو الإستيلاء العسكري، وعسكرة المجتمع، والظاهرة العسكرية وعادة ما يصطلح عليها بالظاهرة العسكرتارية، وهو المقاربة المعرفية المستخدمة في هذه الورقة البحثية.

تعكس المفاهيم المتداولة في فهم الظاهرة العسكرتارية (العسكرية) محورية مؤسسة الجيش في عملية صنع القرار والاضطلاع بمهام خارج السياق التقليدي المرتبط بالدفاع عن سيادة الدولة ،بحيث أصبح لها أدوار في العملية السياسية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بناء على الامتيازات الممنوحة لها أو

[1]- أحمد أمل، تفكيك سردية عودة الإنقلابات في إفريقيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر 2022/3/13، شوهد: 2022/7/10،أنظر : https://acpss.ahram.org.eg/News/17430.aspx

مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، حيث عرفها **Ibietank et wogu**"": " الظاهرة العسكرية هي نتاج تدخل عسكري طويل وراسخ في الحياة السياسية ومن أبرز مظاهرها هي أن القوة تحل محل الإجراءات المدنية المتعارف عليها كالحوار والتفاوض، وتبادل الأراء "[1].

يعرفها كل من"**Ugwueze . L Michael &Edeh. C Herber**: بالإستيلاء غير دستوري على السلطة عن طريق التدخل العسكري من خلال القوات المسلحة وقد تشمل القوات البرية والبحرية والقوات الجوية والشرطة السرية وغيرها من الجماعات الأمنية السرية، بهدف إستعادة النظام العام وفرض حالة الطوارئ[2]. وبهذا فإن الظاهرة العسكرية تعبر عن المكاسب والإمتيازات التي تملكها المؤسسة العسكرية بصفة رسمية وغير رسمية، في ممارسة الحكم من خلال دورها الفعال داخل مؤسسات الدولة.

المطلب الثاني: الفرق بين الظاهرة العسكرتارية والعسكرة

يفيد لفظ العسكرة حسب المعجم العسكري الموحد ب: " **Militarisation**"باللغة الفرنسية تعني نشر الروح العسكرية، وكلمة " **Militarisme**" تدل على تسلط العسكريين أو المذهب القائلين بالتسلط العسكري[3]، وعليه يشير تعريف العسكرة على المستوى الوطني إلى تفاعل الجيش كمؤسسة نظامية مع المؤسسات المدنية والمجتمع، وهذا التفاعل هو الذي يحدد طبيعة العلاقات المدنية العسكرية إما الإستقرار أو الصراع حسب النظام السياسي إما ديمقراطي أو عسكري.

وتذهب **أريتا هولمبرغ Holmberg Arita**إلى أن العسكرة تعني قوة تأثير الجيش على القرار السياسي والحياة العادية للمجتمع، وعليه لا يمكن تمييز بين ما هو عسكري ومدني ويتسم الواقع بغلبة الطابع العسكري[4]، وتتلخص فكرة العسكرة في تحكم العسكر في السياسة والمجتمع، يرافقها خطاب يسعى لشرعنتها كإجراء إحترازي ضروري للحفاظ على الأمن القومي، وتمتد مظاهرها إلى السيطرة الإعلامية وحضور التقاليد والثقافة العسكرية في التنشئة الاجتماعية، وانتشار الميلشيات المجندة والسلاح في الشوارع .

وعليه تعبر العسكرة عن أزمة في العلاقات المدنية –العسكرية بإعتبارها نسق من العلاقات يقوم على القمع والسيطرة على المجتمع والحياة المدنية، وتتعرض الحقوق والحريات، و مبادئ التداول الديمقراطي على

---

[1]-WoguIkedinachi&IbnietanJide," civil military relations and leadership crisis in 21 st century africa: An inquiry", International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research, Vol 2, March 2014 ,p 50.

[2]- Herbert c. Edeh, Michael l .Ugwueze," Military and Politics: Understanding the theoretical Underpinnings of Military Incursion in Third World Politics", Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 No 20, September 2014, p 2048.

[3]- إبراهيم السعدي وعبد الله راشد النعيمي، العسكرة: مقاربة تأصيلية نظرية، مجلة لباب، العدد13 (2022)، ص15

[4]- المرجع نفسه ، ص16.

السلطة للخطر، وتمنح صلاحيات موسعة للجيش، بالإضافة إلى تسخير الموارد الإقتصادية والبشرية للمؤسسة العسكرية.

وفيما يخص الفرق بين العسكرة والعسكرتارية فإن العسكرتارية تتوقف على دور الجيش في تنفيذ إنقلاب عسكري أو التدخل غير مباشر في شؤون الحكم واحتفاظ ببعض التفضيلات السياسية والإقتصادية مع الحفاظ على بعض المظاهر المدنية كإجراء الإنتخابات ووجود أحزاب سياسية ومجتمع مدني والحفاظ على الحد الأدنى من حقوق والحريات العامة للمواطنيين ، أما العسكرة فتعني نقل شيء عادي إلى إجراءات عسكرية تمتد إلى التأثير في قيم التنشئة الإجتماعية، وترسيخ العقيدة العسكرية من خلال التربية العسكرية وكذا التأكيد على ضرورة تجنيد المجتمع وتحويله إلى شعب مسلح لكل فرد مهام محددة، ونشر الجيش والمليشيات في الشارع وتكليفه بوظائف الأمن الداخلي ، والعمل على تجنيد أكبر عدد من السكان في الجيش، وعليه فهي مرحلة متقدمة من إستخدام الأساليب والمذاهب وكل الترتيبات العسكرية لإضفاء الطابع العسكري على كل مفاصل الدولة والعاملين في أنشطة المجتمع ومؤسساته ،لتصل إلى إشراك المجتمع في المظاهر المسلحة وتشكيله وفقاً لمنهج العنف والصراع[1].

المبحث الثاني

الإنقلابات العسكرية كآلية للإنتقال السلطوي في الأنظمة الإفريقية

يعتبر النمط الإنتخابي أحد أنماط إنتقال السلطة الذي يكرس عملية التداول السلمي للسلطة وهو يعكس قيم ديمقراطية تقر بالتعددية السياسية وأحقية المعارضة أو أي أطراف أخرى في الوصول للسلطة دون المساس بشخصية الدولة المعنوية أو تعريضها لزوال،[2] عبر آليات إنتخابية يقرها دستور الدولة بما يخدم تطلعات الشعوب ومصالحها، ويقابله الإنقلاب العسكري كأحد أنماط إنتقال السلطة غير الدستورية وعادة ما تقوم به المؤسسة العسكرية نظراً لما تتوفر عليه من إمكانيات هائلة تجعلها تحتكر أدوات الإكراه المسلح في المجتمع،[3] كما تعمل على ديمومتها وإستمرارها في الحكم عير الترويج لشرعية إنجاز تكون أكثر إقناعاً من السلطة السابقة.

المطلب الأول: مظاهر العسكرتارية وانهيار الحكم المدني

[1]- سامر مؤيد عبد اللطيف وحمد حسين كاظم الشمري، عسكرة المجتمع وأثرها في البناء الديمقراطي –دراسة حالة العراق- ، مجلة السياسية الدولية، عدد33(2016) ، ص115.

[2]- جبار عبد الجبار، التداول على السلطة في المنطقة العربية –دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016، ص48.

[3]- مرجع نفسه، ص 142.

أصبح للقوات المسلحة دور متنامي في العمليات السياسية المتعلقة بمؤسسة الرئاسة فعادة ما تقوم بالإنقلاب العسكري و تتسلم مقاليد الحكم، وهي السمة البارزة في تطورات نشأة الأنظمة السياسية الحديثة في الدول الإفريقية بعد تحقيق إستقلالها الوطني، بما يوحي بسيادة نمط غير متوازن من العلاقات المدنية العسكرية والتي تعكس إنعدام الثقة بين القيادات العسكرية والمدنية، إذ تضطلع بدور محوري في رسم وصياغة ملامح نظام الحكم القائم[1].

فقد عمد القادة السياسيون إلى توظيف الجيش سياسياً واستخدامه في الممارسات السياسية كقمع المعارضة وحشد التأييد السياسي للحكم، والإعتماد عليه في الإحتفاظ بالسلطة أطول فترة ممكنة، بحيث تشكل الخبرة الإفريقية مجالاً بحثياً هاماً في ظل استمرار هذا النمط من الممارسة السياسية.

فإن الملاحظ على هذه العمليات هو تداخل المفاهيم والمهام فقد جرى استعمال الحزب الواحد كمرادف للدولة وأعطيت الجيوش مكانة اجتماعية ورمز تحرري في المخيال الإجتماعي الإفريقي بحيث إرتبطت تاريخيا بتحرير أوطانها من الإستعمار وهو ما يمنح الشرعية لكثير من القادة الإستيلاء على الحكم باسم الشرعية الثورية، والتاريخ النضالي، وعليه لم تحقق أي فصل في السلطات وأدوارها وتم تركيز أغلب السلطات في مؤسسة الرئاسة وشخصنتها لصالح نخبة في أغلبها ذات خلفية عسكرية تسعى لإقامة علاقة زبونية مع القوى الفاعلة سواء إجتماعية أو عرقية ودينية وإثنية، وعليه أصبح ممارسة الحكم عن طريق إستيلاء غير دستوري للسلطة أحد أبرز مظاهر العسكرتارية، بحجة إستعادة النظام العام والقضاء على المشاكل والتهديدات التي تضر الدولة والمجتمع، عن طريق وكلاء مدنيين تمنح لهم مسؤوليات مدنية نيابة عن العسكر المتحكم الفعلي في السلطة ، أو الإستقالة من المنصب العسكري والترشح للمنصب رئاسي .

الفرع الأول: تزايد الإنفاق العسكري بمقابل فشل المشاريع التنموية

لم تمنع الظروف الدولية الاقتصادية والصحية بعد جائحة كورونا سنة 2019 من ارتفاع معدل الإنفاق العسكري، ووفقاً لمعهد ستكهولم الدولي فإن معدلاته واصلت الارتفاع للعام السابع على التوالي وبلغت أعلى مستوياتها ب2.1 مليون ترليون دولار لسنة 2021، في حين قدر معدل الإنفاق العسكري إفريقياً ب 43.2 مليون دولار لسنة 2020 أي 6.4%، مرتفعاً عن معدله لسنة 2019 والذي قدر ب5.1 [2]، وترجع

[1]- حمدي عبد الرحمن، الجيوش والسياسة في الخبرة الإفريقية، في ،حمدي عبد الرحمن : الجيوش والإنتقال الديمقراطي في أفريقيا –معوقات بناء الدولة الوطنية ، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2015، ص 59.

[2]-Tian, Nan, Alexandra Kuimova, Diego Lopes Da Silva, Pieter D. Wezeman, and Siemon T. Wezeman. "Trends in world military expenditure, 2020." (2021). accessed August 24, 2021 : https://www.sipri.org/publications/2021/sipri-fact-sheets/trends-world-military-expenditure-2020

أسباب ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري إلى أسباب سياسية على مستويات متعددة[1]، منها مستوى متعلق بأزمات حدودية كالتي بين المغرب والجزائر، حيث يعد ملف الصحراء الغربية وجبهة البوليزاريو أحد الملفات الشائكة بين الدولتين، وقد بلغ الإنفاق العسكري في الجزائر نحو 9.7 مليارات دولار في عام 2020، وهو أقل بنسبة 3.4 في المئة مما كان عليه في عام 2019، لكنه ظل إلى حدٍّ بعيد الأكبر في إفريقيا، أما في المغرب فقد بلغ حجم الإنفاق العسكري عام 2020، نحو 4.8 مليارات دولار بزيادة 2.9 في المئة عن عام 2019 وبنسبة 5.4 في المئة عن عام 2011، فيما تتصاعد أيضًا خلافات على استخدام الموارد كما هي الحال في أزمة سد النهضة بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى، وهو ما يدفع دول الإقليم إلى التنافس على شراء السلاح ،ورغم قلة الشفافية بشأن ميزانية الدفاع في مصر، إلا أن حجم الإنفاق النهائي على الدفاع قُدِّر بنحو 66 مليار جنيه مصري، أي ما يعادل 4.1 مليارات دولار في 2020 أي ارتفاعًا بـ18 في المئة عن 2019 التي بلغت فيها نسبة الإنفاق 5.9 مليار جنيه مصري، أي 3.35 مليارات دولار في عام 2019 و2.9 مليار دولار في عام 2018، وهي أرقام منفصلة عن مخصصات التمويل العسكري الخارجية التي تحصل عليها مصر من اتفاقية كامب ديفيد والبالغة 1.3 مليار دولار، أي إن إجمالي الإنفاق الدفاعي وصل إلى 5.4 مليارات دولار[2]، وفي المقابل رفعت إثيوبيا إنفاقها العسكري من 287 مليون دولار قبل عام 2013 إلى 519 مليون دولار في عام 2019، رغم التحديات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية التي تمر بها الدولتان مصر وإثيوبيا.

أما المستوى الثاني من الصراعات فيتمثل في الحروب غير النظامية أو الحروب غير المتكافئة التي تكون بين الجيوش النظامية ضد الجماعات المسلحة سواء متمردون داخل الدولة أو تنظيمات عابرة للحدود، وتتصدر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من حيث الإنفاق العسكري هذا المستوى؛ حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري 18.5 مليار دولار عام 2020 وهو أعلى بنسبة 3.4 في المئة مما كان عليه عام 2019، وأقل بنسبة 13 في المئة مما كان عليه عام 2011، فيما خصصت نيجيريا 2.6 مليار دولار لجيشها عام 2020، بزيادة قدرها 29 في المئة مقارنة بعام 2019 من أجل مواجهة تنظيم بوكو حرام وغيره من الجماعات المتمردة. غير أن هذا الإنفاق العسكري لا يعكس قدرة الدولة وقوتها وتناسبه مع حجم الإنفاق خاصة في الدول النامية ، إذ يعتبر هدر صريح لموارد الدولة وإمكانياتها الإقتصادية والطاقوية ويؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري لتحقيق القدرة العسكرية بمقابل تراجع حجم التنمية الإقتصادية وإحداث بطالة مقنعة وتشوه

[1]- شادي إبراهيم، خريطة السلاح في إفريقيا: بين سياسات الإستعمار الجديد وتنافس القوى الكبرى، مركز الجزيرة لدارسات، تاريخ النشر 2021/9/21،شوهد: 2022/07/26،أنظر: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5133

[2]-Hackett, James. The Military Balance 2013. Routledge, 2020. (P 324) (P333). accessed August 24, 2021 :https://hostnezt.com/cssfiles/currentaffairs/The%20Military%20Balance%202021.pd

لقيمة العمل[1]، كما أن طبيعة هذا الإنفاق العسكري لا تخلق من الجيش الوطني قوة عسكرية ذات فعالية عسكرية بل تنحو به إلى تخلف تقني يُصعب من مهام إدارة الجيوش وازدياد نفاقاتها، بحيث تتحول تلك النفقات إلى إستنزاف للموارد الوطنية بلا مردود يتناسب مع حجم إنفاقها، فتتحول الوضعية لمحاولة شراء سلم إجتماعي أو ولاء المؤسسة العسكرية للحاكم أو إرضاء لمجموعات دينية وعرقية، كما يؤدي تضخم أعداد الجيوش إلى إخراج جزء من قوة العمل متمثل بالجيش العامل والإحتياطي والمجندين من معادلة تحقيق التنمية الإقتصادية[2].

كما أن الجانب المتعلق بالبحث التقني والعلمي لم ينقل للجانب المدني أو لتحقيق الإستفادة الصناعية منه، بالإضافة إلى هذا فإن إنخراط بعض الجيوش في الأعمال الإقتصادية والإستفادة من التسهيلات الإقتصادية (الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية) لكبار الضباط والمؤسسات العسكرية الوطنية خلق حالة من التغول العسكري على حساب القطاعات المدنية العامة الأخرى في الدولة، وهو بشكل واضح أحد أبرز مظاهر العسكرة في أعلى مستوياتها المحلية، وهو تكثيف لإستغلال العمالة لتأسيس لسيطرة العسكرية على الحياة المدنية والسياسية مما يُخل بقواعد التنافس الإقتصادي والعدالة في توزيع المقدرات الوطنية (الجيش المصري ودوره في الإصلاح الزراعي 1967)[3].

وعليه للخروج من حالة الفقر وسوء الأحوال المعيشية التي تمس بلدان إفريقيا فإنه ينبغي توجيه الإنفاق لمشاريع تنموية بدلاً من الجانب العسكري المرتبط بالتوترات والصراعات أو بفساد النخب الحاكمة، فكثيراً ما تتجه معدلات الإنفاق العسكري بنحو متزايد على حساب الصحة والتعليم، كما يرتبط هذا الموضوع بالمحيط الدولي وسياسة الدول الكبرى والشركات المصنعة للأسلحة، فعادة ما تجعل من هذه الدول أسواق مفتوحة لخردتها العسكرية، وبهذا تكون عبئ على ميزانياتها [4].

الفرع الثاني:سيطرة النخبة العسكرية على فعاليات المجتمع المدني والأحزاب السياسية

تتميز بعض النخب العسكرية بتواجد مميز داخل بنية النظام السياسي مما يسمح لها بنفوذ وتأثير كبير على القرارات السياسية والإستراتيجية للدولة، وتتجه أكثر إلى تسييس الشأن العام والقوى الإجتماعية والمدنية وبهذا تفقد السياسية الإستقلالية وتدفع بالإنخراط أكثر في العمل السياسي والقيام بالثورات والإصلاحات ،

---

[1]- أحمد السيد نجار، الإنفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والعالم العربي، المستقبل العربي، عدد 470 (2018)، ص87

[2]-أحمد السيد نجار، مرجع سابق ، ص87.

[3]- أحمد السيد نجار، ص89.

[4]- بشير رجب الصفاصف، إتجاهات الإنفاق العسكري والتسلح في المنطقة العربية وعلاقتها بالأمن والسلم الإقليمي، المستقبل العربي ،عدد470(2018)، ص137.

ولا تكتفي بتحقيق مكاسب إدراية كإعتلاء المناصب والحصول على الترقيات وزيادة الرواتب، وإنما إعادة توزيع النفوذ والسلطة والقوة، وأصبح للنخب العسكرية دور تنموي في ظل الفراغ النخبوي المدني والسياسي، وترتبط هذه الفعالية في رسم المسارات الوطنية للمجتمعات الإفريقية بحداثة الأنظمة السياسية وقدرة النخب العسكرية على ممارسة السياسية في وجود فرص كبيرة، كما ترجع إلى الأصول الإجتماعية للضباط العسكريين والتنشئة الإجتماعية التي خضعوا لها.

وتتعزز ملامح السيطرة أكثر بسبب علاقات الشبكة والمصالح المتبادلة بين النخب العسكرية والنظام الحاكم، حيث يكون مستوى الإنفاق العسكري عالٍ[1]، ومساهمة المؤسسة العسكرية في الناتج المحلي الإجمالي وغياب آليات الرقابة البرلمانية (مصر، ليبيا،)، وتعتبر فترة الإنتقال الديمقراطي من أكثر الفترات التي تسعى النخب العسكرية فيها لإعادة رسم الأدوار وإحكام السيطرة على الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية والإحتجاجية من خلال أدواتها الأمنية، ففي مصر كانت إدارة المرحلة الإنتقالية خاضعة لسيطرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووصلت لحد وقف تنفيذ العمل بالدستور وإصدار إعلانات دستورية لتسيير المرحلة الإنتقالية، وكثيراً ما يسند للجيش مهام حفظ النظام القائم بإعتباره يتعرض لخطر إنهيار الدولة[2].

إن هذا المستوى من الدور المتنامي للمؤسسة العسكرية عزز من رمزيتها الشعبية لدى فئات المجتمع بإعتبارها المؤسسة الأكثر تماسكاً في الدولة وعادة ما تلعب دور الحكم بين القوى السياسية المعارضة، بسبب قدرتها على إحتواء الصراعات الثقافية والإستقطاب الذي يصاحب المرحلة الإنتقالية، فتتجه بعض التشكيلات الإجتماعية والمدنية للإنحياز للمؤسسة العسكرية ورمزيتها الوطنية .

المطلب الثاني: قراءة في أسباب الإنقلابات إفريقياً

بناء على ما سبق من طرح لمظاهر العسكرتارية في النظم الإفريقية فقد زاحمت المؤسسة العسكرية باقي السلطات في وظائفها المدنية والإقتصادية والإجتماعية، لما يتوافر لديها من قوة الإكراه المادي والسلاح وتماسكها التنظيمي، مما أثر على أداء الدولة في الشق السياسي والإقتصادي وحتى الإجتماعي، ويرجع هذا للدوافع والأسباب التالية نجملها كالآتي:

أولاً : الدور التاريخي للعسكر في نشأة النظم الإفريقية بعد الإستقلال الوطني:

في إطلاع كرونولوجي على تحولات السلطة في إفريقيا يتضح أن الإنقلابات العسكرية والقيادات العسكرية كانت المسيطر الأكبر على الرئاسة، فقد تعرضت إفريقيا لسلسة إنقلابات في الألفية الأخيرة رغم تنامي الخطاب الديمقراطي والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان ، فقد شهدت السودان وبوركينافاسو والتشاد

---

[1]- زيتوني عادل وعزوز غربي، الإنتقال الديمقرطي في إفريقيا والشرق الأوسط: قراءة في الأدوار التنموية للنخب العسكرية، مجلة الباحث لدراسات السياسية والقانونية، مجلد7(2022)ص691.

[2]- بشير رجب الصفصاف مرجع سابق، 137.

(2021) ومالي (2020) إنقلابات عسكرية للإطاحة بحكومات منتخبة وتعويضها بمجالس عسكرية، فمنذ 1952 تعتبر كل من مالي(8) والتشاد(7) وبوركينافاسو (9)والنيجر(8) والسودان(17) ونيجيريا (8)وسيراليون وغينيا بيساو(9) والبينين(9) وجزر القمر(10) وغانا(10) من الأكثر الأنظمة التي شهدت أكبر عدد من الإنقلابات العسكرية.

فقد ظهرت جيوش ما بعد الإستقلال في سياق مختلف عن السياق الأوروبي وإرتبطت بمهن جديدة غير المهمات العسكرية والدفاعية عقب الحرب العالمية الثانية كبناء الدولة وتحقيق التنمية ، وهذا ما انعكس على العقيدة العسكرية لجيوش العالم الثالث وأصبح لديها مفهوم خاص حول الأمن القومي لجيوشها يدمج بين التدخل العسكري في السياسية[1]، والإنخراط في حروب داخلية ضد ما تسميهم المتمردون، إلى جانب القيام بمهام كبيرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية، فالشكل الأكثر إنتشاراً في إفريقيا هو سيطرة فرد عسكري واحد أو مجموعة من الجنيرالات على المشهد والإنفراد بالسلطة، في ظل وجود دعم خارجي لها من طرف القوى الكبرى، بشكل مباشر أو غير مباشر تحت مسميات محاربة الإرهاب والحد من المد الشيوعي سابقاً [2].

تمكنت هذه الحكومات الإنقلابية من البقاء في الحكم والإستمرار طويلاً بحكم قدرتها على التحكم في مفاصل الدولة على مستويات مختلفة ومجالات متعددة أمنياً وسياسياً وإقتصادياً، في وجود واجهات شكلية كرئيس وبرلمان منتخبين لكن بسلطات مقيدة أو مشخصنة في يد رئيس عسكري، وضعف مبدأ حكم القانون ودولة المؤسسات[3]، بالإضافة إلى قدرة هذا النظام على إقامة تحالفات وإدارتها والإبقاء عليها في وجود نخب وقوى غير قادرة على العمل بالإلتزامات بالقيم الديمقراطية وعادة ماكانت تقيم تحالفات مع العسكر لإخراج طرف الصراع وإن كان مدني (مصر إنقلاب2013، السودان حركة 2019،مالي 2020).

ثانياً : فشل الحكومات المنتخبة ديمقراطيا في تحقيق التنمية السياسية والإقتصادية:

ما تزال قضايا الفساد والفقر وسوء الإدارة من المبررات التي يصغوها العسكر للإطاحة بأي نظام حكم وهو ما يَرد في بيانات الإستيلاء التي تلي أي إنقلاب عسكري، فتعثر الديمقراطيات الناشئة وعدم قدرتها على تحقيق تطلعات الشعوب الإفريقية عزز من إحتمال سقوطها وإنهيار شرعيتها لدى الجماهير[4]، خاصة

---

[1]-عبد الفتاح ماضي، الجيوش والإنتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟، مجلة سياسات عربية، عدد 24(2017) ص 8.

[2]- المكان نفسه.

[3]- عبد الفتاح ماضي، ص13.

[4]- محمد صالح عمر، عودة الإنقلابات إلى الواجهة في إفريقيا... من يوقف سقوط أحجار الديمينو؟، مركز الجزيرة، تاريخ النشر: 2022/2/5،شوهد: 2022/7/28،أنظر: https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/2/5/%D8%B9

بعد تفشي الفساد في الطبقات الحاكمة وغياب العدالة الإجتماعية في توزيع الثروات وإقتصاره على النخبة الحاكمة وحاشيتها والمستفيدون من علاقاتها الزبونية، بالإضافة إلى عدم إحترام الرؤساء للمواثيق الديمقراطية والإلتزام بالدستور في تحديد دورة الرئاسة ومدتها بحيث لجأ عدد من الرؤساء لتعديل الدستور للإستمرار أكثر في السلطة مما يغري العسكر ويمنحهم مشروعية الإنقلاب .

ثالثاً: الضعف النخبوي وغياب البديل المصاحب لضعف التنشئة الإجتماعية:

الواقع السياسي الإفريقي أنتج واقعاً إجتماعياً قائماً على الموالاة للحاكم، بحيث توجد نخب تحظى برضى الحاكم وتفسح لها مجال المشاركة في مختلف الفعاليات السياسية والإجتماعية بما فيها إعتلاءها مناصب سياسية ، في حين يتم التضييق على النخب الفاعلة والحاملة للمشاريع الإصلاحية وممارسة الإستبعاد الإجتماعي ضدها، وبهذا فقد فشلت النخب والحركات الإجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في تكوين قاعدة شعبية حول مشروع إصلاحي يخص كل فئات المجتمع وأطيافه وبقي بعيداً عن واقع مجتمعه، فقد تميزت هذه النخب في الدولة الوطنية الحديثة بالإنقسام والشتات الفكري إذ قدمت بدائل متعالية عن واقع مجتمعاتها وظروفه، ووجدت نفسها بين التوجه الحداثي والمحافظ، وفي حالة أقرب من إجترار الأفكار وغياب مشروع حضاري نهضوي تحت طائلة الإرث الإستعماري الفكري والحضاري.

وعليه تتميز المجتمعات الإفريقية بوجود مجموعات من النخب تتمثل في النخب التقليدية وهي التي تشكلت من زعماء القبائل والآباء المؤسسين للحركات الوطنية والنضالية ومزال تأثيرها لحد الساعة مثل غرب إفريقيا إذ مازالت هذه النخب تتميز بالكاريزما والحضور القوي فلا يمكن عقد إجتماعات دون حضورها خاصة في المناطق الريفية حول قضايا عدة إن كانت إقتصادية (نيجيريا ، غانا، كوت ديفوار)،[1] أيضاً توجد النخب السياسية وهي في حالة معطلة رغم أهميتها ودورها الفعال في توجيه مسار التحديث والتنمية، خاصة بعد التضييق التي تعرضت له في فترة الحزب الواحد إلى غاية تسعينات القرن الماضي مع إمتداد موجة التحولات الديمقراطية، بالإضافة إلى النخب المثقفة أو المتعلمة والنخب الدينية غير أن دورها ظل محبوس في قضايا فقهية ودينية بعيدة عن مشاغل الشعوب وإهتماماتها التنموية في ظل سيطرة النخب العسكرية منذ الإستقلال وتراجعه في الثمانينات إلى غاية هذه الفترة[2].

---

[1]- عبد العزيز خليلي، النخب الإفرقية والإنتقال الديمقراطي –كينيا أنموذجاً ، مجلة السياسة العالمية، مجلد5، عدد 3(2021)، ص216.

[2]- عبد العزيز خليلي، مرجع سابق، ص217.

المبحث الثالث

تأثير العسكرتارية على الإنتقال السلطوي : تجارب إفريقية مختارة

سبقت تجارب الإنتقال السلطوي في النظم السياسية الإفريقية إحتجاجات وإحتقانات سياسية وإجتماعية وإقتصادية، كان للمؤسسة العسكرية دور بارز فيها من خلال مجالسها العسكرية وتصدرها المشهد السياسي الإفريقي في أعقاب سنة2011 بداية من المد العربي في شمال إفريقيا إلى غربها ودول الساحل، وهو ما انعكس على نمط الإنتقال رغم أن خطابات الديمقراطية والحكم الرشيد لا تزال قائمة ، إذ تعتبر الديمقراطية الإفريقية نمط هجين من الديمقراطية الكلاسيكية و السلطوية أو الأبوية المحدثة وهو ما أثر على الإستحقاقات السياسية وقيمها وفرص تنمية القارة والإستفادة من مواردها.

المطلب الأول: التجارب الإفريقية المختارة

الفرع الأول : نماذج إفريقية:

أولاً : مالي

تميز نمط الإنتقال السلطوي في مالي بغلبة النمط الإنقلابي العسكري ، إذشهدت انتقال السلطة بين خمسة رؤساء منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1960، وهم على الترتيب: **موديبو كايتا** ما بين 22 سبتمبر1960 و19 نوفمبر 1968، الذي أُطيح به بانقلاب عسكري من قبل **الملازم موسى تراوري**، والذي تولى الحكم من 19 نوفمبر 1968 وحتى 26 مارس 1991[1]، وأُطيح به بانقلاب عسكري بقيادة الجنرال **أمادو توماني توري**، الذي تولى رئاسة الهيئة الانتقالية بتاريخ 26 مارس1991 حتى 8 يونيو 1992، ونظم انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها المعارض **ألفا عمر كوناري**، وأُعيد انتخابه لفترة ثانية في مايو 1997 وحتى 8 يونيو 2002، وانتُخب لعهدتين متتاليتين، حسب ما يسمح به الدستور؛ حيث عمل على محاربة الفساد، وتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي، وأصبح وسيطًا بارزًا في النزاعات الإفريقية، ليأتي بعده **أمادو توماني توري** من 8 يونيو 2002، وأُعيد انتخابه سنة 2007، وأُطيح به بانقلاب عسكري بقيادة **أمادو سانوغو** في 22 مارس 2012، وقاد الحكومة الانتقالية بعدها من أبريل 2012 **ديانكوندا تراوري**، رئيس البرلمان السابق وأحد المقربين من الرئيس السابق **أمادو تومانيتوري**[2]، حتى أتى **إبراهيم أبو بكر كيتا** بعد الانتخابات التي عُقدت في 5 سبتمبر 2013.

تعكس الأزمة المالية الأخيرة بعد حراك 2020 الذي أطاح بالرئيس **إبراهيم أبوبكر كيتا** عجز الدولة عن بناء نظام سياسي وظيفي يستجيب لمتطلبات الحكم الرشيد والديمقراطية وتحقيق التنمية المنشودة

---

[1]-موسوعة الجزيرة : تاريخ النشر: 2013/4/22، شوهد:2021/4/8، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2013/4/22/

[2]-المكان نفسه .

والعدالة الإجتماعية لدى الجماهير المحتجة، إذ ظل المجتمع المالي تحت طائلة الفساد والمحسوبية والزبونية والفوارق التنموية بين الشمال والجنوب ، وتعقد المشاكل الأمنية بسبب الأزمة الشمال المالي التي تسيطر عليها حركة الأزواد، وتفاقمت في السنوات الأخيرة بعد 2012، بعد الإنقلاب ضد الرئيس أمادو تومانتيروي، وتعليق المؤسسات الدستورية في البلاد[1]، بالإضافة إلى سيطرة الحركات الإنفصالية (حركة الأزواد، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة الأنصار في مالي، والحركة الجهادية لغرب إفريقيا) على شمال البلاد ما أسفر عن التدخل الفرنسي إلى جانب منظمة الإيكوز والحكومة المالية في محاولة لإعادة السيطرة على شمال البلاد، على خلفية المطالب الإثنية بالإنفصال بعد القرار الأممي 2056[2].

وعليه فقد مثل حراك يونيو 2020 تحدي حقيقي للدولة في مالي إذ ضم أبرز تجمع معارض في تاريخ البلاد بقيادة الإمام محمود ديكو، حيث طالبو بإسقاط النظام ومكافحة الفساد وعدم قدرة الدولة على مواجهة الركود الإقتصادي بعد أزمة كورونا2019، بالإضافة إلى أزمة الإنتخابات التشريعية الأخيرة المزورة و سيطرة مقربي الرئيس وأسرته على مفاصل الحكم ومنافذ المال.

هذا وقد تسلم السلطة عقب سقوط الرئيس المجلس العسكري في فترة إنتقالية تمتد لخمس سنوات بدعم محتجون لمشروع الجيش "إعادة التأسيس"، وإلتزامه بإعادة المسار الديمقراطي للبلاد وتعزيز العدالة والأمن، غير أن هذا لم يكن مواتياً بعد إرتفاع حدة العنف منذ تولي المجلس العسكري السلطة في البلاد، إذ بلغ عدد القتلى في الربع الأول من سنة 2022 حوالي 920 قتيل بمقابل 290 قبل الإنقلاب في 2019، كما سجلت البلاد أحداث إعتقال قادة المعارضة والمجتمع المدني، وترهيب الصحفيين الذين عارضو المجلس العسكري[3] .

بالإضافة إلى هذا فقد أقدم رئيس المجلس العسكري ونائب الرئيس الانتقالى العقيد **عاصمى غويتا** على إقالة كل من الرئيس **باه نداو** ورئيس الوزراء مختار آوانى في النظام الانتقالى، وقام بالاستيلاء على السلطة والقضاء على الملامح المدنية للحكومة الانتقالية، وذلك رداً على محاولة الرئيس تقليص عدد الأعضاء العسكريين في الحكومة الانتقالية، وتشكيل حكومة جديدة، ودون استشارة نائب الرئيس الانتقالى **غويتا** وحلفائه، مما اعتبره الأخير محاولة لتهميش المجلس العسكري. وفى محاولة لإضفاء ملامح الدعم الشعبي

---

[1]- مركز الجزيرة للدراسات، أزمة مالي: متاهة الانقلاب والإنفصال، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 2021/4/8،شوهد: 2022/07/30،أنظر: https://studies.aljazeera.net/ar/article/465

[2]-المركز العربي للأبحاث والدراسات، وحدة تحليل السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي، 2013، الدوحة، ص5.

[3]-Africa Center for Strategic Studies , *Mali's military coup has thrust the country into a deeper security crisis as the junta quashes dissent and resists a democratic transition*, April 12, 2022 ,https://africacenter.org/spotlight/debunking-the-malian-juntas-claims/

للانقلاب الأخير، دعا المجلس العسكري قادة تجمع القوى الوطنية للمشاركة في الحكومة الجديدة، حيث لم يشارك التجمع في إجراءات الانتقال السياسي على الرغم من أنه كان في قلب انقلاب أغسطس 2020[1].

ثانياً : بوركينافاسو

إنقلاب بوركينافاسو في جانفي 2022 والذي أطاح بالرئيس **روش كابوري** هو رابع إنقلاب ناجح في غرب إفريقيا خلال 17 شهر الماضية، بعد عدة إحتجاجات شهدتها العاصمة **واغادوغو** بسبب المشاكل الأمنية والإقتصادية والسياسية[2]، في ظل رغبة الرئيس المنتهي ولايته تعديل الدستور والتمديد في الولاية الرئاسية [3]، وقد سبق وأن أطاح إحتجاجات شعبية ب الرئيس **بليز كومباري** في 2014، لتشهد البلاد بعدها موجة عنف شديدة مصاحبة لعدة حركات تمرد داخل الجيش البوركيناني.

فقد سبق الإنقلاب وضع أمني غير مستقر منذ 2015 إذ قتل حوالي 2000 شخص في هجمات متشددة وشرد حوالي 1.5 مليون شخص من منازلهم وغلق للمدارس، وسجلت أيضا بلدة سولهان الشمالية هجوماً في 2021[4]، وأسفر عن قتل 100 شخص، أيضاً تم تسجيل هجوم على قاعدة إيتانا العسكرية شمالي البلاد مخلفا مقتل خمسون شخص ، وهو ما رد عليه الرئيس بتعيين نفسه وزيراً لدفاع، مما زاد السخط الشعبي والمعارضة ضده، بالإضافة إلى تدهور الوضع الإنساني جراء الأزمة الأمنية والتأثير المتنامي لتغيير المناخ فقد شهدت البلاد عمليات نزوح كبيرة بين أقاليمها، بحيث و صل ما لا يقل عن عشرون مليون شخص يعيشون في مناطق الصراع، وبلغ عدد النازحين 860 ألف نازح وفق تقديرات أممية [5].

تعود الأزمة البوركينابية إلى سنة 1987 أين نفذ الرئيس **بليز كومباري** إنقلاب ضد الرئيس **سانكارا** بعد أربع سنوات من إنقلاب نفذ سانكارا ذاته رفقة مجموعة من الضباط ،[6] ثم تولى الرئاسة لما يصل إلى سبعة

---

[1]- أميرة محمد عبد الحليم، هل تتجه مالي نحو مزيد من الفوضى، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر : 2021/7/18،أنظر : https://acpss.ahram.org.eg/News/17173.aspx

[2]JeuneAfrique , Burkina Faso: Coup d'état fears grow with President Kaboré'slocationuncertain2022/1/25,01/08/2022, :**https://www.theafricareport.com/169543/burkina-faso-coup-detat-fears-grow-with-president-kabores-location-uncertai.**

[3]-Daniel Eizenga, Another coup has been averted in Burkina Faso: but for how long?, The Conversation, 18 January 2022, available at :https://theconversation.com/another-coup-has-been-averted-in-burkina-faso-but-for-how-long-175074.

[4]- Danielle Paquette, Mutinous soldiers detain president of Burkina Faso in apparent coup d'etat, The Washington Post, 24 January 2022, available at:https://www.washingtonpost.com/world/2022/01/24/burkina-faso-coup/

[5]- بالأمم المتحدة برنامج الأغذية العالمي، بوركينافاسو تقع في بؤرة إنسانية كبيرة تحتاج منطقة الساحل، على الموقع: https://ar.wfp.org/news/burkina-faso-epicentre-dramatic-humanitarian-crises-gripping-central-sahel

[6]- مغاسوبا محمد الأمين، درس بوركينافاسو: أزمة الشرعية والحكم في إفريقيا أمام إختبار جديد، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات، عدد 5(2014)، ص77.

وعشرون عاماً حاول فيها إضفاء الشرعية على إنقلابه ضد الرئيس سانكرا الذي يحضى بشعبية إفريقية داخلياً وخارجياً ، هذا وقد شهدت فترة ولاية الرئيس كومباري العديد من مظاهر السيطرة والديكتاتورية 1997 الذي ألغى مادة تحديد الفترة الرئاسية، في محاولة للتحايل على الدستور وتوريث الحكم لأبنائه[1].

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

-مثل الجيش القوة المسيطرة والمؤسسة الأكثر تنظيماً في النظم الإفريقية منذ إستقلالها، وظهرت القوات المسلحة كنعصر فعال والقادر على التنافس على السلطة السياسية وصياغة السياسة العامة[2]، ما يعكس خصوصية البنية الإجتماعية والإقتصادية والدور التاريخي الذي لعبته الجيوش في تأسيس الدولة الوطنية الحديثة، وعليه فقد كان عاملاً مثبطاً في الإنتقال الديمقراطي وكابحاً له مما عرقل عمليات الترسيخ الديمقراطي.

-وعليه إن تدخل العسكر في المجتمعات المتخلفة لا يعكس إلا مظهراً واحداً من ظاهرة أكثر إتساعاً [3]، نتيجة التسييس العام للقوى والمؤسسات الإجتماعية، في ظل فشل باقي المؤسسات على تحقيق الإستقلالية والتكيف في عمل هذه المؤسسات، ويصبح المجتمع مشوشاً في أداء وظائفه والجميع متورط في قضايا سياسية عامة وليست القوات المسلحة فقط، وبهذا فإنه يغيب وجود إتفاق بين النخب والقوى الإجتماعية حول الوسائل الشرعية والموثوقة لتسوية النزاعات في مجتمعات إثنية كالمجتمعات الإفريقية ويصبح التدخل العسكري أكثر تجاوبا مع تزايد حدة النزاعات بين عدة فئات وجماعات، مما يضعف مستوى مأسسة العمل السياسي ودفعه للشارع[4].

- كما سبق طرحه فإن الظاهرة العسكرتارية ظاهرة مستفحلة في المجتمعات الإفريقية بحكم الإرث التاريخي الذي صنعته في طليعة إستقلال بلدانها، فقد أثبتت التجارب المدروسة صعوبة وتعقيد الوضع لحتقيق التحول السياسي المنشود لدى المجتمعات الإفريقية، خاصة وأن هذه المجتمعات تفتقد لتنشئة سياسية ديمقراطية فمازالت ترى في الجيش المنقذ والحامي للدولة، وهو ما انعكس على مختلف الفواعل والقوى والتشكيلات الإجتماعية لصياغة نموذج أو بديل لتحقيق التغيير والنهوض بالممارسات السياسية والديمقراطية لمجتمعاتها .

- عدم إلتزام النخب والأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية بالقيم الديمقراطية وفعاليتها في الدفع بالإنتقال نحو مزيدا من عمليات الدمقرطة، وبالتالي عدم وجود تحالفات مدنية في الفترات الإنتقالية

---

[1]-مرجع نفسه، ص78.

[2]-عربي بومدين، العلاقات المدنية العسكرية وتحديات دمقرطة النظم السياسية العربية_ دراسة حالة مصر بعد2011 _،رسالة دكتوراه، ، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2020،ص98.

[3]-العربي بومدين ،ص116.

[4]- المكان نفسه.

يخلق فراغ سياسي بالإمكان أن يملاءه الجيش، فكثيرا ما كانت تقع تحت طائلة الإستقطاب الديني والإثني، بالإضافة إلى سيطرة النخب القديمة على العمل السياسي وفشلها في تحقيق تعاون متبادل مع الوسطاء من النظام القديم أو تشكيل تحالف مع النخب التي أفرزتها الثورات فسرعان ما تم تفكيكها أو إختراقها في ظل استمرار رغبة الجيش في الإستيلاء على السلطة .

- سوء الوضع الإقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الإفريقية خاصة بعد أزمة كوفيد 2019، وتفاقم أزمة الديون الداخلية والخارجية، والتزايد الملحوظ في سعر المواد الغذائية الأولية، فقد تزايد معدل الأفراد الذين يعانون نقص في توفير الغذاء في المجتمعات الهشة والنامية ما انعكس على حجم إستهلاك الفرد وتراجع في قدراته الشرائية .

- تباطؤ تدفق الإستثمارات الأجنبية في الدول التي تشهد عدم إستقرار سياسي وأمني (بوركينافسو ومالي)[1]، بالإضافة لتداعيات الجائحة على المناخ الصناعي العالمي وإستثماراته خاصة وأنه هذه الدول تعاني من عجز في توفير اللقاع وبالتالي تعد مناطق غير آمنة للمستثمرين، بالإضافة لتباطؤ عمليات توريد اتجاه الشركاء الأساسيين في التبادلات التجارية (الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين).

التوصيات :

يرتبط تحقيق خروج الجيش من السلطة بداية بإدراكهم صعوبة الإستمرار في السلطة بسبب وجود قوى التغيير الملتزمة بالعمل الديمقراطي وذات الأهداف الإستراتيجية المحددة، خاصة نضال القوى المدنية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية ضد حكم العسكر، وظهور تحالفات مدنية وقيامها بالتعبئة والحشد لتوسيع قاعدة العمل الديمقراطي ، وإمتلاك إستراتيجية واضحة للتعامل مع الجيش، إلى جانب تمكن النخب السياسية والمعارضة صوغ بديل سياسي وتنموي قادر على بعث الديمقراطيات الناشئة وترسيخها مستقبلاً .

خاتمة:

عالجت هذه الورقة البحثية الظاهرة العسكرتارية وتأثيرها على الإنتقال السلطوي خاصة المتعلق بمؤسسة الرئاسة إذ تبين من خلال الحالات المدروسة سيطرة المؤسسة العسكرية على نمط الإنتقال وتأثيره على التداول السلمي للسلطة إذ حل الإنقلاب العسكري محل الإنتخاب كآلية دستورية يكفلها دستور الدولة، وعليه اثرت الظاهرة العسكرتارية على عمليات الإنتقال السلطوي في إفريقيا من خلال السيطرة على

[1]- سمر الباجوري، آفاق النمو الإقتصادي العالمي وتحدياته خلال لعام 2022مع إشارة خاصة لتوقعات النمو في قارة إفريقيا، مركز تريندز للأبحاث والإستشارات، تاريخ النشر: 2022/2/27،شوهد: 2022/08/02،أنظر: https://trendsresearch.org/ar/insight/global-economy-africa-27-02/

هياكل المؤسسات الرئاسية خاصة وبالنظر للمكاسب والإمتيازات التي تمتلكها وبالتالي هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع وتغييب آليات الحوار والتفاوض مع الأطراف المدنية .

إن تحقيق السيطرة المدنية والرقابة على مؤسسات الدولة بما فيها الأمنية والعسكرية مرهون بإدراك النخب ودعمها للمسألة الديمقراطية وتطوير أداء المعارضة، بداية بتحقيق اتفاق تدريجي حول تسليم السلطة للمدنيين في وجود جناح داعم للديمقراطية وإعادة النظر في علاقة الجيوش بالتعيير السياسي ودوره الإقتصادي والاجتماعي في النظم ذات التركيبة الاجتماعية المعقدة، بالإضافة إلى معالجة الدعم الخارجي للأنظمة ومعاداتها للديمقراطية .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية :

الكتب:

-حمدي عبد الرحمن، الجيوش والسياسية في الخبرة الإفريقية، في ، حمدي عبد الرحمن : الجيوش والانتقال الديمقراطي في أفريقيا –معوقات بناء الدولة الوطنية ، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2015.

المقالات:

-إبراهيم السعدي وعبد الله راشد النعيمي، العسكرة: مقاربة تأصيلية نظرية، مجلة لباب، العدد13 (2022)

-سامر مؤيد عبد اللطيف وحمد حسين كاظم الشمري ، عسكرة المجتمع وأثرها في البناء الديمقراطي –دراسة حالة العراق-، مجلة السياسية الدولية، عدد33(2016)

-أحمد السيد نجار، الإنفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والعالم العربي، المستقبل العربي،عدد470(2018)

-بشير رجب الصفا صف، المستقبل العربي، إتجاهات الإنفاق العسكري والتسلح في المنطقة العربية وعلاقتها بالأمن والسلم الإقليمي ، عدد470(2018).

-زيتوني عادل وعزوز غربي، الإنتقال الديمقراطي في إفريقيا والشرق الأوسط: قراءة في الأدوار التنموية للنخب العسكرية، مجلة الباحث لدراسات السياسية والقانونية، مجلد7(2022).

-عبد الفتاح ماضي، الجيوش والإنتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟، مجلة سياسات عربية، عدد 24(2017).

-عبد العزيز خليلي، النخب الإفريقية والإنتقال الديمقراطي –كينيا أنموذجاً ، مجلة السياسة العالمية، مجلد5، عدد 3(2021).

-مغاسوبا محمد الأمين، درس بوركينافاسو: أزمة الشرعية والحكم في إفريقيا أمام إختبار جديد، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات، عدد 5(2014)،

الرسائل والملتقيات الجامعية:

-جبار عبد الجبار، التداول على السلطة في المنطقة العربية –دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2016.

-المركز العربي للأبحاث والدراسات، وحدة تحليل السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي، 2013، الدوحة.

-عربي بومدين، العلاقات المدنية العسكرية وتحديات دمقرطة النظم السياسية العربية_ دراسة حالة مصر بعد2011، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2020.

المواقع الإلكترونية :

-أحمد أمل، تفكيك سردية عودة الإنقلابات في إفريقيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر 2022/3/13، شوهد:2022/7/10،أنظر : https://acpss.ahram.org.eg/News/17430.aspx

-أميرة محمد عبد الحليم، هل تتجه مالي نحو مزيد من الفوضى، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر:2021/7/18،أنظر : https://acpss.ahram.org.eg/News/17173.aspx

-بالأمم المتحدة برنامج الأغذية العالمي، بوركينافاسو تقع في بؤرة إنسانية كبيرة تحتاج منطقة الساحل، على الموقع: https://ar.wfp.org/news/burkina-faso-epicentre-dramatic-humanitarian-crises-gripping-central-sahel

-سمر الباجوري، أفاق النمو الإقتصادي العالمي وتحدياته خلال لعام 2022مع إشارة خاصة لتوقعات النمو في قارة إفريقيا، مركز ترينذز للأبحاث والإستشارات، تاريخ النشر: 2022/2/27،شوهد: 2022/08/02،أنظر: https://trendsresearch.org/ar/insight/global-economy-africa-27-02/

-محمد صالح عمر، عودة الإنقلابات إلى الواجهة في إفريقيا... من يوقف سقوط أحجار الديمينو؟، مركز الجزيرة، تاريخ النشر: 2022/2/5، شوهد: 2022/7/28،أنظر: https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/2/5/%D8%B9

-مركز الجزيرة للدراسات، أزمة مالي: متاهة الأنقلابوالإنفصال، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر : 2021/4/8،شوهد: 2022/07/30،أنظر: https://studies.aljazeera.net/ar/article/465

المراجع باللغة الأجنبية:

- Danielle Paquette, Mutinous soldiers detain president of Burkina Faso in apparent coup d'etat, The Washington Post, 24 January 2022, available at:https://www.washingtonpost.com/world/2022/01/24/burkina-faso-coup/

-Africa Center for Strategic Studies , *Mali's military coup has thrust the country into a deeper security crisis as the junta quashes dissent and resists a democratic transition*, April 12, 2022 ,https://africacenter.org/spotlight/debunking-the-malian-juntas-claims/

-Daniel Eizenga, Another coup has been averted in Burkina Faso: but for how long?, The Conversation, 18 January 2022, available at :https://theconversation.com/another-coup-has-been-averted-in-burkina-faso-but-for-how-long-175074.

-Hackett, James. The Military Balance 2013. Routledge, 2020. (P 324) (P333). accessed August 24, 2021 :https://hostnezt.com/cssfiles/currentaffairs/The%20Military%20Balance%202021.pd

-JeuneAfrique , Burkina Faso: Coup d'état fears grow with President Kaboré'slocationuncertain2022/1/25,01/08/2022, :**https://www.theafricareport.com/169543/burkina-faso-coup-detat-fears-grow-with-president-kabores-location-uncertain/**

-Tian, Nan, Alexandra Kuimova, Diego Lopes Da Silva, Pieter D. Wezeman, and Siemon T. Wezeman. "Trends in world military expenditure, 2020." (2021). Accessed August 24, 2021 : https://www.sipri.org/publications/2021/sipri-fact-sheets/trends-world-military-expenditure-2020

-WoguIkedinachi&IbnietanJide," civil military relations and leadership crisis in 21 st century africa: An inquiry", International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research, Vol 2, March 2014.